الأيام ALAYAM
السبت 28 محرم 1433 - العدد 8293
Saturday 24th - December 2011 - No.8293
www.alayam.com

الطريق الصعب نحو الاتحاد الخليجي

احمد المرشد

«نجتمع اليوم في ظل تحديات تستدعي منا اليقظة، وزمن يفرض علينا وحدة الصف والكلمة. ولا شك أنكم جميعاً تعلمون أننا مستهدفون في أمننا واستقرارنا، لذلك علينا أن نكون على قدر المسؤولية الملقاة على عاتقنا تجاه ديننا وأوطاننا. كما إننا في دول الخليج العربي جزء من أمتنا العربية والإسلامية، ومن الواجب علينا مساعدة أشقائنا في كل ما من شأنه تحقيق آمالهم وحقن دمائهم وتجنيبهم تداعيات الأحداث والصراعات ومخاطر التدخلات».. بهذه الكلمات القليلة، اوجز خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله ورعاه في كلمته التي افتتح بها القمة الخليجية الـ32 بالرياض، ما يجيش في قلوب الشعوب الخليجية بعد فترة عصيبة مرت بها خلال الاشهر الاخيرة، شهدت تدخلا اقليميا في الشؤون الداخلية للمنطقة، وكان معظمها مرجعه اثارة النعرة الطائفية.

وبعيدا عن الكتابات المنمقة والتي تكثر احيانا بالتزامن مع انعقاد القمم الخليجية وتقول في معظمها اننا نمر بمرحلة حساسة ومهمة في تاريخ امتنا ومنطقتنا الخليجية.. ارى لزاما علي وانا اكتب معلقا على نتائج القمة الخليجية الـ32 بالرياض، القول صراحة هذه القمة نقلتنا نحن شعوب المنطقة الخليجية من مرحلة الكلام والحديث الى مرحلة اهم واخصب وهي تنفيذ معنى كلمة «اتحاد» اي وحدة والصف والكلمة التي اشار اليها خادم الحرمين الشريفين. فكل ما انقضى من تاريخ مجلس التعاون الخليجي رغم اهمية الانجازات التي تحققت على الارض، لم يتحقق للمجلس الهدف الاول من اسمه وهو «الاتحاد». ولكن ما حصل في القمة الاخيرة وموافقة قادة دول الخليج على اقتراح الملك عبدالله بن عبدالعزيز، بالانتقال من مرحلة التعاون الحالية إلى مرحلة الاتحاد بكيان واحد، ينقلنا الى مرحلة تنفيذ معنى كلمة مجلس تعاون خليجي، ليكون الاتحاد بين دوله وشعوبه هو المستقبل وليس مجرد كيانات تتفاعل مع بعضها في بعض المناسبات واللجان السياسية والاقتصادية.

ونحن هنا لسنا بصدد العملية الفنية لانهاء تشكيل هذا الاتحاد، وكل ما يهمنا هنا هو الخطوة الاستراتيجية الجادة وتحول نظرة كل دولة عضو بالمجلس الى النظر الى هذه الخطوة على انها الملاذ الامن للدفاع عن شعوب المنطقة الخليجية وتجاوز حدود الدولة الى حدود المنطقة. وما يهمنا نحن البحرينيين في هذه النظرة الشمولية والاستراتيجية للمجلس الرد على بعض المقولات البائدة بان نشر قوة خليجية في اي دولة من الدول الاعضاء هو بمثابة احتلال!! وبالتالي، سيكون نشر اي قوة خليجية لاحقا ليس من قبيل ما يتردد حاليا، وانما هو انتشار عسكري من بقعة الى اخرى داخل حدود المنطقة الخليجية. وفي هذا رد عل المشككين في نشر قوة درع الجزيرة في البحرين على خلفية الاحداث التي شهدتها المملكة خلال المرحلة الماضية.

ومن مزايا «الاتحاد» هو توحد رأي دول المنطقة في موقف واحد مثلما الحال في القضايا التي يناقشها الاتحاد الاوروبي بما يجعل مواقفه قوية ولها قيمتها واهميتها.

وهذا الاتحاد بالمواقف الموحدة سيعمل على تفعيل دبلوماسية مجلس التعاون لدول الخليج العربية لخدمة القضايا الوطنية والعربية والإسلامية، والتواصل الجماعي الموحد مع كافة القوى الإقليمية والدولية، وصون المصالح المشتركة لدول المجلس في كافة المحافل الدولية.

وقد اعتقد والامر هكذا، ان تسرع اللجنة الفنية التي تم تعيينها بناء على مقررات قمة الرياض في انجاز مهمة انهاء مرحلة التعاون الى الاتحاد، حتى نتفرغ لقضايا وملفات اخرى واهمها الإصلاح الداخلي وتطوير التعاون الدفاعي والأمني لضمان التصدي بسرعة وفعالية وبشكل موحد للمخاطر. فالتحديات التي تهددنا جميعا بتغيير أوضاع المنطقة ليست بالقليلة، ويكفي ان نشير الى تقارير دولية يومية تؤكد حجم المطامع الاقليمية في منطقة الخليج، بما يستلزم

ضرورة تسريع «مسيرة التطوير والإصلاح الشامل» لتأمين المشاركة لجميع المواطنين مع الحفاظ على الأمن والاستقرار والرفاه الاجتماعي.

ورغم هذا التطور النوعي في عمل المجلس والوثوب نحو طموحات كانت احلاما في الماضي، فان المطلوب من قادة المجلس عدم الارتكان على اللجنة الفنية الموكل اليها عملية دراسة التحول الى اتحاد، وهذا يرجع لخطورة التطورات التي شهدتها المنطقة وستشهدها لاحقا. واعتقد ان قادة المجلس في قمتهم الـ32 قد تفهموا هذا تماما بإشارتهم الى قضية اتهام إيران بتدبير محاولة اغتيال للسفير السعودي في واشنطن، ودعوتهم المجتمع الدولي الى تحمل مسؤولياته أمام هذه الأعمال الإرهابية، ومحاولة تهديد استقرار الدول، والأمن والسلم الدوليين. ويدخل فى هذا الاطار ايضا القلق البالغ لاستمرار التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون، ومحاولة بث الفرقة، واثارة الفتنة الطائفية، بين مواطنيها، في انتهاك لسيادتها واستقلالها. ولم يكتف قادة المجلس بمطالبة إيران بالكف عن هذه السياسات والممارسات، وانما كانت هناك –وهذا يحسب للقمة– اشارة واضحة الى رفض المذهبية، والقاصي والداني يعلم من هي الجهة التي تحرض على الخلافات المذهبية وتدفع وتمول التحركات الى تشعلها بين ابناء الشعب الواحد.

ويجهل المحرضون على بث الفتنة بين ابنائنا ان التنوع المذهبي في المنطقة لا يشكل عائقا في استمرار نمو دول مجلس التعاون، خاصة وانه لا توجد هناك تفرقة بين الطوائف المتعددة في الخليج وهذا الأمر نفتخر به.

واجمالا وحتى نكون منصفين، فان الجانب السياسي وحده ليس كافيا لانجاز حلم الاتحاد، فهناك الجانب الاقتصادي والمالي الذي يشغل حيزا لا بأس به من أجندة مجلس التعاون، التي تتضمن أيضا الجوانب السياسية والأمنية والعسكرية. فالتكتل ليس سياسة فقط، فالاقتصاد مهم ايضا في تعزيز الموقع الخليجي وحضوره على المستوى العالمي. ولكننا مع ذلك نقول ان قمة الرياض الاخيرة وضعت لبنة جديدة تضاف الى الصرح الخليجي بما يحقق الارتقاء بمسيرة المجلس للأفضل وتحقيق طموحات وآمال شعوب الخليج لتعود بالنفع عليها خصوصا وعلى العالم عموما. ولعل كلمات خادم الحرمين الشريفين تعبر بصراحة عن اهمية تكريس مبدأ دولة (الاتحاد الخليجي) عندما قال «لقد علمنا التاريخ وعلمتنا التجارب أن لا نقف عند واقعنا ونقول اكتفينا، ومن يفعل ذلك سيجد نفسه في آخر القافلة ويواجه الضياع وحقيقة الضعف، وهذا أمر لا نقبله جميعا لأوطاننا وأهلنا واستقرارنا وأمننا.. لذلك تطالب شعوب المنطقة اليوم بتجاوز مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد في كيان واحد يحقق الخير ويدفع الشر إن شاء الله.

amurshed2030@gmail.com

مخالفات وتهديدات!!

فهد المضحكي

كالعادة كل عام يصدر فيه تقرير ديوان الرقابة المالية وعلى مدى ثماني سنوات يتوعد النواب بمحاسبة الوزارات والهيئات الحكومية التي شهدت طيلة تلك السنوات تجاوزات مالية وإدارية كثيرة!!

وفي هذا العام لا يختلف الحال ما أن صدر التقرير المثقل بالمخالفات حتى بدأ أصحاب السعادة يهددون ويتوعدون تلك الجهات المخالفة.

ويا ريت هذه التهديدات التي نسمعها وبصوت مرتفع في المجالس الخاصة ان تستمر وتنفذ في «بيت الشعب» وان يكون هناك توجه ملموس فاعل للرقابة والمحاسبة للوقوف بحزم في وجه كافة تلك التجاوزات وإلا ستصبح هذه التهديدات ظاهرة عارضة او كما يسميها البعض «زوبعة في فنجان».

على أي حال واذا كان لاصحاب السعادة الافاضل الذين نكن لهم كل الاحترام مشروع يهدف الى تحقيق مثل هذا التوجه او باختصار مشروع يترجم تلك التهديدات التي غدت ظاهرة صوتية في المجالس الخاصة، فإنه من الاهمية ان تتفاعل اللجنة البرلمانية التي شُكلت لهذا الغرض تفاعلاً حقيقياً مع جمود ديوان الرقابة المالية والادارية التي تستحق الثناء والتقدير لانجازاته الشفافة والملحوظة على صعيد الحفاظ على المال العام وحمايته من التجاوزات والهدر.

ولا يملك أي مراقب وطني إلا ان يدفع في اتجاه ما اكد عليه رئيس مجلس النواب «ان مجلس النواب سيتعامل مع التقرير وفق مواد الدستور والقانون وسيتم إحالته للجنة المختصة، وسيقوم المجلس بدوره المناط به في الرقابة بكل مسؤولية وأمانة».

حقيقة تقرير هذا العام والتقارير السابقة تؤكد واقعاً من المخالفات لا يمكن تجاهله وبالتالي كيف نتعامل مع هذا الواقع، سؤال نضعه في مقدمة الاسئلة.

في البدء اذا ما ألقينا نظرة سريعة على تقرير عام 2010 فليس من المبالغة أن نقول إن ما اشار اليه بشأن الدَّين العام يثير أكثر من علامة تعجب واستفهام خاصة أن هذا الدين قد بلغ مليارين و871 مليون دينار، والادهى من ذلك ما أشار اليه ان «قسم السيولة والدَّين العام بوزارة المالية يقوم بمتابعة حساب ذلك الدَّين وإعداد الكشوف ولوحظ عدم وجود مراجعة مستقلة لهذه الكشوف رغم أهميتها».

يا جماعة في كل التقارير التي صدرت ما أكثر التفاصيل التي تعبر وفي أكثر من موقع حكومي عن حجم المخالفات التي تتكرر في هذه الجهة الحكومية او تلك، وهذا بطبيعة الحال يفسر لنا أولاً عدم التزام الجهات الحكومية المخالفة مالياً وادارياً بما جاء في هذه التقارير، وثانياً ان الاداء النيابي أحوج ما يكون الى تفعيل الادوات الرقابية.

كما أوضحنا سلفاً هناك مخالفات كثيرة اكد عليها التقرير أبرزها تلك المتعلقة بعدم التزام بعض الوزارات والهيئات الحكومية بقانون الميزانية العامة للدولة وتحديداً فيما يخص المصروفات، كما فعلت وزارة الداخلية التي تجاوزت مصروفاتها المتكررة أربعة ملايين دينار، وكذلك عدم الالتزام بقانون المناقصات ولوائح انظمة الخدمة المدنية في التوظيف كما حدث في وزارة حقوق الانسان والتنمية الاجتماعية التي كما يقول التقرير خالفت اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية بشأن تعيين غير البحرينيين.

وبعبارة أكثر وضوحاً يقول التقرير «قامت الوزارة بتاريخ 4 يناير 2010 بتعيين خبير في مجال التصميم براتب شهري قدره 1250 دينارا لمدة 4 شهور وقامت ايضاً في تاريخ 8 فبراير 2010 بتعيين خبير آخر في مجال الزراعة براتب شهري وقدره 800 دينار لمدة خمسة شهور وذلك من دون موافقة ديوان الخدمة المدنية..

ويقول ايضاً لم نتمكن من الاطلاع على المؤهلات الاكاديمية او شهادات الخبرة الخاصة بالخبيرين كما ان شهادة الدخول الصادرة عن الامانة العامة للجنسية والجوازات والاقامة حدد بها شرط عدم مزاولة اي عمل داخل البحرين».

وحدث ايضاً في الامانة العامة لمجلس النواب التي ارتكبت مخالفات عدة في مجال التوظيف من بينها كما قال التقرير تعيين ستة موظفين دون اللجوء الى اعلان في احدى الصحف اليومية للوظيفة او الرجوع لملفات طلبات التوظيف المؤجلة لدى الشؤون الادارية بالمجلس للحصول على الطلب المناسب ما يخالف المادة 12 من لائحة شؤون الموظفين الصادرة سنة 2004 وفضلاً عن ذلك احتساب بدل العمل الاضافي بشكل مخالف ما نصت عليه تلك اللائحة وهو يعرف أجر العمل الاضافي الاعتيادي بنسبة (100 في المئة) من اجر الساعة الاساسي، ويصرف اجر العمل الاضافي بنسبة (125 في المئة) من اجر الساعة الاساسي عن ساعات العمل في ايام الاجازات والعطل الرسمية في حين يحتسب اجر العمل الاضافي الاعتيادي (125 في المئة) واجر العمل الاضافي بنسبة (150 في المئة) من اجر الساعة الاساسي في العطل والاوقات غير المستحبة.

بالطبع كل هذه المخالفات وغيرها تتطلب الاجابة الواضحة والصريحة عن الاسئلة. لماذا حدثت؟ وكيف حدثت؟ ومن المسؤول عنها؟ ومتى يقدم اصحاب السعادة على تفعيل الادوات الرقابية لوقف هدر المال العام ومكافحة الفساد المالي والاداري؟ هذا ما يجب ان يكون في مقدمة أجندة اصحاب السعادة في الوقت الحاضر والمستقبل.

«الاتحاد الخليجي» هل التوقيت عشوائي؟

زياد الدريس

العلاقة الثنائية بين طرفين، شخصين أو قبيلتين أو دولتين، تتمدد في وتيرة تصاعدية هكذا: تعارف ثم حوار فتعاون ثم تحالف قد يصل إلى ذروة التقارب الثنائي وهو «الاتحاد» بين الطرفين.

ولكل مرحلة من هذه المراحل العلائقية سوسيولوجيتها الثقافية والاقتصادية. المرور التدرّجي بكافة المراحل ليس ملزماً، لكن القفز من المرحلة الأولى إلى المرحلة الأخيرة سيكون متعذراً للبناء الثنائي المتعجّل وغير المتين.

التماثلات البنيوية بين الطرفين أو الأطراف المتعاقدة هي التي تحدّد وتسهّل إمكانية قفز وتخطي إحدى المراحل إلى المرحلة الأعلى تلقائياً من دون الالتزام بتراتبية المراحل الخمس من التعارف حتى الاتحاد.

التشابه الديني والثقافي والاجتماعي بين شعوب دول الخليج العربي أتاح لها عام 1981 تخطي مرحلتي التعارف والحوار إلى «التعاون» الخليجي. والآن، فإن ثلاثين عاماً من التعاون تتيح لها تخطي مرحلة التحالف إلى «الاتحاد» الذي دعا إليه الملك عبدالله بن عبدالعزيز في افتتاح القمة الخليجية بالرياض، أول من أمس.

إن قناعتنا جميعاً بأن «التعاون» خلال الـ 30 عاماً الماضية لم يكن تعاوناً بين الدول بما فيه الكفاية لتطلعات الشعوب، لا تعني حتمية فشل الدعوة إلى «الاتحاد»، لسببين، الأول: أن طبيعة التكوينات الجيوسياسية والثقافية للمنطقة تلائمها صيغة «الاتحاد» أكثر من صيغة «التعاون»، إذ إن الأخير يجعل الباب موارباً للمزيد دوماً من المماطلة والتجميد بغية التحلل من خسائر «تنازلات» التعاون والتنسيق المشترك. فيما تبدو صيغة «الاتحاد» أكثر صرامة في الالتزام بالاتفاقات المشتركة. أي في جملة قصيرة: (إن التزامات التعاون اختيارية، فيما التزامات الاتحاد إجبارية)، وقد رأينا كيف إن الاتحاد الأوروبي بات يناقش جدياً الآن إخراج بعض الدول الأوروبية من اتحاده لأنها لم تلتزم بتشريعات الاتحاد الاقتصادية. فرنسا وألمانيا تقولان لليونان المهددة: إذا لم تكوني قادرة على الالتزام بقوانين «الاتحاد» فلتخرجي منه، وسنبقى ملتزمين معك بقيم «التعاون» المشترك.

السبب الثاني لعدم حتمية فشل الدعوة إلى «الاتحاد» الخليجي هو طبيعة الظروف المحيطة بالمنطقة من الربيع العربي والخريف الإيراني والشتاء الأميركي والصيف العراقي الذي سيفرض على عدد من القيادات العراقية التخلي عن ملابسهم جراء الانسحاب الأميركي... اللافت في توقيته الآن!

كأن أميركا بانسحابها الآن تقدم العراق هدية بديلة لإيران كي تقنعها بالتخلي عن سورية الآيلة للسقوط. أي تحويل النفوذ الإيراني من سورية العائدة إلى العرب قريباً، إلى العراق الراحل عن العرب قريباً!

النفوذ الإيراني في سورية كان يهدد إسرائيل، على الأقل خطابياً، أكثر مما يهدد دول الخليج. لكن النفوذ الإيراني الشامل في العراق، بعد الانسحاب الأميركي، سيكون مهدداً ومقلقاً لأمن الخليج أكثر مما لسواه، وهو ما يعطي مسوغاً أكثر لما تريده أميركا من ربط الأمن والاستقرار الخليجي بالوجود العسكري الأميركي في البحر والبر الخليجي... وعلى مقربة من كنوز النفط العالمي.

هذه التحديات والتحولات الجذرية هي التي تنفي أي عشوائية لتوقيت الدعوة إلى «اتحاد خليجي» وحاجتنا إليه الآن أكثر من أي وقت مضى .

لم يكن عشوائياً توقيت ولادة «التعاون الخليجي» آنذاك بعد عامين فقط من الثورة الإيرانية، وليس عشوائياً أو عبثياً الآن توقيت الدعوة إلى «اتحاد خليجي» بعد يومين فقط من الانسحاب الأميركي من العراق وتسليمه للأصابع الإيرانية.

العالم يزداد تشظيا... وإتحادا

بالتعاون مع صحيفة الحياة.